الدكتورة فاطمة السويسي
محامية وأستاذة محاضرة

المنازعات الإدارية

نظام مجلس شورى الدولة

تشريع - إجتهاد

٢٠٠٤

المؤسسة الحديثة للكتاب
طرابلس - لبنان

Scanné avec CamScanner

الفهرس

المقدمة

الباب الأول

نظام مجلس شورى الدولة 15-17

تأليف مجلس شورى الدولة 15

مكتب مجلس شورى الدولة 15

مهام المكتب 16

إجتماعات المكتب 16

قرارات المكتب 16

سلطات المكتب 17

إلتزامات المكتب 17

الباب الثاني

تنظيم مجلس شورى الدولة 18-25

صلاحيات المحاكم الإدارية 18-22

وحدات مجلس شورى الدولة 23-25

الباب الثالث

مهمة مجلس شورى الدولة في الشؤون الإدارية والتشريعية 26-27

مهام المجلس الإدارية 26

مهام المجلس التشريعية 27

Scanné avec CamScanner

الباب الرابع

مهمة المحاكم الإدارية ومجلس شورى الدولة في الشؤون القضائية 29-361

الفصل الأول – القضايا الداخلة في إختصاص المحاكم الإدارية 32-86

أولاً : طلبات التعويض عن الأضرار التي تقع بسبب الأشغال العامة، أو تنفيذ المصالح العامة، أو الأضرار الناجمة عن سير العمل الإداري في المجلس النيابي 32-41

ثانياً : في القضايا الإدارية المتعلقة بعقود أو صفقات أو إلتزامات أو إمتيازات إدارية أجرتها الإدارات العامة أو الدوائر الإدارية في المجلس النيابي لتأمين سير المصالح العامة 41-54

ثالثاً : في قضايا الموظفين والمنازعات الفردية المتعلقة بموظفي المجلس النيابي 51-54

رابعاً : في القضايا المتعلقة بإشغال الأملاك العامة 54-57

خامساً : في القضايا التي ترجع فيها السلطة الإدارية على الموظفين في حال إرتكابهم خطأ كان سبباً للحكم عليها 58-61

سادساً : في قضايا الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة 61-73

Scanné avec CamScanner

سابعاً : طلبات الإبطال بسبب تجاوز حد السلطة 78-73
للقرارات ذات الصفة الإدارية سواء كانت
تتعلق بالأفراد أم بالأنظمة الصادرة عن
سلطة محلية(محافظ- قائمقام- مجلس بلدي..)
ثامناً : في النزاعات المتعلقة بقانونية إنتخابات المجالس 85-78
الإدارية، كالمجالس البلدية والهيئات الإختيارية
وسواها
تاسعاً : النزاعات المتعلقة بتأديب الموظفين المحليين 86

الفصل الثاني – إختصاصات مجلس شورى الدولة 142-86
أولاً : المرجع الإستئنافي لجميع الأحكام 91-87
الصادرة عن المحاكم الإدارية
ثانياً : النزاعات المتعلقة بتأديب الموظفين 99-91
ثالثاً : المرجع الإستئنافي أو التمييزي في القضايا 104-100
الإدارية التي عين لها القانون محكمة خاصة
رابعاً : إختصاصات مجلس شورى الدولة في 142-105
الدرجة الأولى والأخيرة

الفصل الثالث – القضايا التي تخرج عن إختصاص القضاء 257-142
الإداري
أولاً : طلبات التعويض عن الأضرار الناجمة عن 144-143
حوادث المركبات
ثانياً : الخلافات التي تنشأ بشأن إستحقاق التعويضات 147-144
العائلية

Scanné avec CamScanner

ثالثاً : المنازعات الناشئة عن المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي أو التجاري 147-161

رابعاً : المنازعات المتعلقة بالجمعيات والنقابات 161-164

خامساً : القضايا إلناشئة عن الأحوال الشخصية 164-167

سادساً : القضايا الناشئة عن أعمال الإدارة التي تباشرها بأساليب القانون الخاص 168-176

سابعاً : القضايا المتعلقة بالأعمال التشريعية 177-180

ثامناً : القضايا المتعلقة بسير العمل في القضاء العدلي 180-199

1- القضايا المتعلقة بالأعمال القضائية 180-189

2- القضايا المتعلقة بالأحكام العدلية وإجراءات تنفيذها 190-192

3- القضايا المتعلقة بأعمال الضابطة العدلية 193-199

تاسعاً : القضايا المتعلقة بالأعمال الحكومية 199-212

1- الأعمال المتعلقة بعلاقة الحكومة بالبرلمان 201-207

2- الأعمال المتعلقة بشؤون الدولة الخارجية 207-212

عاشراً : المسألة المستأخرة 213-221

حادي عشر : القضايا المتعلقة بحماية الملكية والحرية الفردية 221-256

1- قضايا التعدي 225-243

2- قضايا الإستيلاء 244-247

3- قضايا الإستملاك غير المباشر 247-250

4- قضايا الإستملاك 250-256

الفصل الرابع – القضايا التي تخرج عن إختصاص القضاء 257-265

Scanné avec CamScanner

الفصل الخامس – الصلاحيات المشتركة بين رئيس مجلس شورى الدولة ورئيس المحكمة الإدارية أو من ينتدباه من القضاة 269-266

الفصل السادس – أصول المحاكمة لدى المحاكم الإدارية ومجلس شورى الدولة 298-269

أولاً : المراجعة تقدم ضد قرار إداري نافذ وضار 274-271

ثانياً : مهلة المراجعة – وقفها – إنقطاعها – حسابها 280-274

ثالثاً : تقديم المراجعة 286-280

رابعاً : وقف السير بالمحاكمة 287-286

خامساً : تحديد الطلب والأسباب القانونية التي تبرره 288-287

سادساً : وقف تنفيذ القرار المطعون فيه 289

سابعاً : إجراء التبليغات وتبادل اللوائح والإطلاع 290

ثامناً : التدخل في الدعوى 291-290

تاسعاً : دور المقرر في إعداد ملف المراجعة 292-291

عاشراً : تبلغ القرارات وإستئنافها والفصل فيها 294-293

حادي عشر : تقرير المقرر وقرار هيئة المحكمة ومشتملاته 298-294

الفصل السابع – طرق المراجعة لأحكام المحاكم الإدارية وقرارات مجلس شورى الدولة 308-299

Scanné avec CamScanner

الفصل الثامن – دعاوى الإبطال بسبب تجاوز حد السلطة 309-339
١ – شروط قبول المراجعة بسبب تجاوز حد السلطة 309-317
٢ – أسباب إبطال الأعمال الإدارية 317-336
– مفاعيل قرارات الإبطال 336-338
– خصائص دعوى تجاوز حد السلطة 338-339

الفصل التاسع – دعوى القضاء الشامل 339-345

الفصل العاشر– في أصول المحاكمة لدى مجلس شورى الدولة بصفته مرجعاً إستئنافياً أو تمييزياً 345-350

الفصل الحادي عشر– في المراجعة نفعاً للقانون 351-354

الفصل الثاني عشر– تنفيذ قرارات مجلس شورى الدولة 354-356

الفصل الثالث عشر– الرسوم والنفقات والمعونة القضائية والتعويضات 357-361

الباب الخامس

محكمة حل الخلافات 362-366

المراجع 367-368

Scanné avec CamScanner